

أسس ومبادئ الدولة الجزائرية من خلال بيان أول نوفمبر 1954م

قواسمية عبد الكريم - طالب دكتوراه -

- جامعة جيلالي اليابس

- سيدي بلعباس - الجزائر

Abstract :

we try in this search to présent the most important principles which the Independent Algerian state will be established through the statement of the first of November 1954, the first document issued by the Algerian liberation revolution, and then tries to search for these principles and the foundations of "statehood" in other texts of the previous liberation revolution. Before that, this article tries to provide some information about the statement, which is as follows: Who drafted the statement? , The language in which the statement was writen, the contents of the statement.

مقدمة:

من بين أبرز نصوص ومواثيق الثورة التحريرية الجزائرية التي سبقت برنامج طرابلس 1962م، والتي كانت تحتوي على مجموعة من الأسس والمبادئ "الدولية"⁽¹⁾ للدولة الجزائرية المستقبلية، بالإضافة إلى بيان أول نوفمبر 1954م، فهناك : ميثاق الصومام 1956م، القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، وقانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية 1959-1960م، بالإضافة إلى محاضر جلسات أو اجتماعات مهمة، كمحضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية في القاهرة في 28 أوت 1957م ...

أولاً- بيان أول نوفمبر : الصياغة، اللغة، الأسلوب، الأفكار الأساسية :

أ-التعريف ببيان أول نوفمبر 1954م :

وهي وثيقة أصدرتها الجماعة التي اضطلعت بتفجير الثورة التحريرية الجزائرية، في الفاتح من نوفمبر 1954م، تزامن خروجها مع العمليات الأولى للثورة التحريرية، سواء داخل الوطن أو خارجه؛ فلقد كُلف محمد بوضياف، المنسق بين الداخل والخارج، بنقل هذه الوثيقة إلى القاهرة أين الوفد الخارجي للثورة⁽²⁾، أين قام أحمد بن بلة من الوفد الخارجي للثورة بتلاوتها في الإذاعة المصرية بالقاهرة...⁽³⁾

ب- الصياغة :

إلى حد اليوم نجهد من صاغ البيان، ومتى صيغ هذا البيان . فهل تمت الصياغة جماعية أم قام بها أحد جماعة 21 أم أحد جماعة الستة ؟، أم قامت بها جماعة الستة في إحدى اجتماعاتها التحضيرية للثورة التحريرية ؟، أم صاغها آخر خارج الجماعة، سواء أكانت من الجزائريين أم من غير الجزائريين ؟، وحول هذه التساؤلات التي طرحناها، يقول الدكتور محمد العربي الزبيري⁽⁴⁾ : "أما فيما يتعلق بالصياغة فان أصواتاً كثيرة تزعم أن صاحبها هو فلان أو علان، وهو زعيم غير صحيح، ويتنافى مع مبدأ السرية المعتمد من طرف من تحملوا مسؤولية إشعال الفتيل، وفي غياب القياديين الستة، ونظراً لعدم وجود المخطوط الأصلي كي نعرضه على مخابر التحليل فان المنطق يدعو إلى القول أن الصياغة كانت جماعية، وحتى لا تعكس أي توجه سياسي غير توجه حزب الشعب الجزائري سليل نجم شمال إفريقيا، ومن ثمة، فان الذين كان لهم شرف الصياغة لم يكونوا سوى المناضلين المتشبعين بالفكر الوطني الثوري".

فالدكتور محمد العربي الزبيري يعتقد أن الصياغة كانت جماعية من طرف جماعة الستة في إحدى اجتماعاتها التحضيرية، وما يؤكد ذلك ربما إحدى الشهادات التي قدمها التاريخي محمد مرزوقي⁽⁵⁾، أحد أعضاء اجتماع 21، والذي قال بالحرف الواحد: "في يوم 23 أكتوبر 1954م، انعقد اجتماع عند "بوكشورة مراد" ضم مجموعة الستة، وخلال الاجتماع حرر بيان أول نوفمبر 1954م ... وتم تصحيح الوثيقة من طرف الصحفي العيشاوي ..."⁽⁶⁾. ولكن الباحثة الجزائرية، يحيى بوعزيز -رحمه الله- يعتقد أن الصياغة تمت من طرف محمد بوضياف⁽⁷⁾، من جماعة الستة، ولكن لم يتبين محمد بوضياف أو يذكر على حد علمنا، أنه هو من قام بهذه المهمة، وذلك بعد مطالعتنا لبعض شهاداته. وهنا نطرح أسئلة بالأسماء، هل الذي قام بهذه الصياغة هو محمد بوضياف؟ أم الصحفي الذي رقن البيان، وهو محمد العيشاوي⁽⁸⁾؟، أم واحد من الجماعة المثقفة خارج جماعة 21، التي اتصلت بها جماعة الستة لكي يكون - أحد من الذين سنذكرهم فيما يلي-، زعيما للثورة، ومن أبرز هؤلاء، نذكر: عبد الحميد مهري، محمد الأمين دباغين، مولود قاسم نايت بلقاسم، وغيرهم⁽⁹⁾، أم هي جهة غير جزائرية، سواء أكانت فردية أم جماعية؟.

وإلى أن يحضر الدليل حول جهة معينة، فالمنطق يقول: الأخذ بالكلام الذي أسلفناه سابقا للدكتور محمد العربي الزبيري، والذي مفاده، أن الصياغة كانت جماعية من طرف جماعة الستة في إحدى اجتماعاتها التحضيرية للثورة، خصوصا وأن محمد العيشاوي، رقن البيان فقط...

ج- اللغة التي كُتِبَ بها البيان :

لقد كُتِبَ البيان باللغة الفرنسية، فلا توجد نسخة باللغة الفرنسية وأخرى باللغة العربية، وإنما هناك نسخة واحدة، و التي هي باللغة الفرنسية، وهي الأصلية، وما البيان المتداول بيننا اليوم باللغة العربية، إلا ترجمة عن الأصلية، والتي كما قلنا، هي النسخة المكتوبة باللغة الفرنسية، ولقد قام بهذه الترجمة، الجهات الرسمية . ويورد الدكتور محمد العربي الزبيري أنه استطاع الاطلاع على النسخة الأصلية ؛ - أي المرقونة من طرف محمد العيشاوي، وليست المكتوبة بخط اليد من طرف أحد جماعة الستة - . ويقول محمد العربي الزبيري، في هذا السياق أيضا : "لقد استطعنا الاطلاع عليه مرقونا في صورته الأولى، مكتوبا بلغة سليمة بسيطة لكنها سليمة إلى أبعد الحدود، وهو لا يختلف في شيء عن النص المنشور على أعمدة اللسان المركزي لجهة التحرير الوطني في عدده الخاص الصادر عن منشورات المقاومة الجزائرية" (10). وللإشارة نقول أن محمد العربي الزبيري قد قدّم ترجمة للبيان (11) غير التي قامت بها الجهات الرسمية ؛ لأنه اعتقد أن الترجمة التي قامت بها الجهات الرسمية، -ونجهل إلى حد اليوم من قام بهذه الترجمة-، فيها بعض الأخطاء وبالتالي فلقد أثرت على معنى البيان الذي نتداوله اليوم (12) .

د- مضمون البيان :

يمكن أن نقسم البيان من ناحية المضمون إلى ثلاثة محاور أساسية : "... أحدها ظرفي، وأصبح اليوم جزءا من التاريخ، ويتمثل في الإشارة إلى العوامل والظروف التي دفعت أصحاب البيان إلى إشعال فتيل العمل المسلح، أما المحور الثاني فيتعلق بالصراع مع الاستعمار ووضع الشروط الواجب توفرها لأي تفاوض مع السلطة الاستعمارية، أما المحور الثالث الذي

يبقى سائر المفعول حتى بعد استرجاع الاستقلال، فهو الجزء المتعلق بالأهداف المستقبلية للثورة وبعبارة أدق مبادئ وأسس الدولة الوطنية... " (13) .

ثانيا- باحثون، يعتقدون أنه حصلت أخطاء أثناء ترجمة البيان؟! :

لقد اعتقد بعض الباحثين أنه حصلت أخطاء أثناء ترجمة البيان إلى اللغة العربية، ومن أبرز هؤلاء الباحثين الذين صدعوا بهذا الأمر، نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الدكتور محمد العربي الزبيري والدكتور رايح لونيسي، وربما هناك غيرهما، لم نقرأ ما كتبوا . وفيما يلي سنقدم أبرز هذه الأخطاء على حد هذين الباحثين الأكاديميين . وهذه الأخطاء - كما عبرنا سابقا- أثرت على معنى بيان أول نوفمبر 1954م .

أ- الأخطاء التي قدمها الباحث، الدكتور محمد العربي الزبيري (14) : وهي كالتالي:

- لقد تُرجمت كلمة "*proclamation*" ب "الإعلان" بدلا من "البيان"، وترجمت كلمة "*programme*" ب "المشروع" بدلا من البرنامج .
- لقد تُرجمت عبارة "*le bien fonde de nos vues*" ب "مقومات وجهة نظرنا الأساسية" بدلا من "صواب رؤيتنا" .
- لقد تُرجمت عبارة "*après des décades*" ب "بعد مراحل الكفاح" بدلا من بعد عقود من الكفاح .
- لقد تُرجمت عبارة "*les problèmes mineurs*" ب "المشاكل الثانوية" بدلا من "المشاكل الصغيرة" .
- إغفال ترجمة العبارة : "*conformément aux principes* révolutionnaires"، والتي ترجمها الدكتور ب "طبقا للمبادئ الثورية" (15)، كما

أغفلت ترجمة كلمة " *obstine* " في وصف الاستعمار، والتي ترجمتها الدكتور ب "العنيد الأعمى" (16).

- لقد تُرجمت كلمة " *les compromissions* " ب التنازلات بدلا من "الشبهات"، وكلمة " *les patriotes* " التي ترجمت ب "المواطنين" بدلا من "الوطنين" (17).
- لقد تُرجمت عبارة " *les édits et les décrets* " ب "الأقويل والقرارات" بدلا من "الأوامر السلطانية والمراسيم"، وكلمة " *le charte* " ب "الوثيقة" بدلا من "الميثاق" وغيرها (18).
- لقد تُرجمت عبارة " *la restauration de l'état algérien* " ب "إقامة الدولة الجزائرية"، بدلا من "إعادة بناء الدولة الجزائرية" (19)، وهذا يعني كان الدولة الجزائرية لم تكن من قبل (20).

ويقول الدكتور محمد العربي الزبيري حول الخطأ الأخير الذي قدمناه أعلاه: "فالتساهل مع هذه الأخطاء هو الذي سمح بالخلط بين: الحصول على الاستقلال واسترجاعه، وبين إقامة الدولة الجزائرية وإعادة بنائها..."، ويقول في فقرة أخرى: "إن واضعي بيان أول نوفمبر 1954م، عندما استعملوا عبارة استرجاع الاستقلال الوطني يدركون أن في ذلك موقفا سياسيا، يتضمن جوابا صريحا للذين كانوا يزعمون أن تزييف الانتخابات، وممارسة الظلم، والتعسف، وتطبيق القوانين الاستثنائية الجائرة، وحالة الفقر، والجهل، والتهميش هي التي تقف وراء اللجوء إلى الكفاح المسلح كوسيلة للاستقلال عن الوطن الأم" (21)، ويواصل في نفس الفكرة، في فقرة أخرى حيث يقول: "إن مما لا شك فيه أن الإنسان بطبعه يكره الظلم، والاستبداد، ويرفض التزييف والتشويه، والتهميش، كل ذلك بقدر ما هو

ميّال إلى ممارستها عندما تواتيه الفرص . لكن الشعب الجزائري كان له فوق كل ذلك حق، أخذ منه بالقوة، وظل طوال ليل الاستعمار يسعى بثت الوسائل لاسترجاعه" (22).

ب- الأخطاء التي قدمها الباحث، الدكتور رابح لونيبي :

لقد تحدث الدكتور رابح لونيبي في إحدى دراساته (23) عن خطأ أو تحريف في الترجمة على ما يذكر، ووقع ذلك التحريف عند ترجمة العبارة التالية من البيان، والتي سنقدمها الآن بلغتها الأصلية (24)، أي باللغة الفرنسية، وهي كالتالي (25) :

- "la restauration de l'état algérien souverain démocratique **et** social dans le cadre des principes islamiques".

وعند ترجمتها من طرف الجهات الرسمية (26)، أصبحت، كما يلي (27) :

- " إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية-الاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية".

والملاحظ من العبارة الأصلية والعبارة المترجمة أنه حذف حرف "الواو" من العبارة باللغة العربية، ما بين المصطلحين التاليين : "الديمقراطية"، "الاجتماعية"، لتصبح "ديمقراطية - اجتماعية"، ويعتقد الدكتور رابح لونيبي أن هذا تحريف تم من طرف الجهات الرسمية، والهدف منه، هو إعطاء "شرعية لسياسة النظام الذي أخذ السلطة عام 1962م" (28) . فالدولة " الديمقراطية والاجتماعية "، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير وتسعى في نفس الوقت لكي تحقق المطالب الاجتماعية للمواطنين، لتتحقق ما يعرف بالعدالة الاجتماعية، أما الدولة "الديمقراطية - الاجتماعية"، فهي دولة اشتراكية، ستسعى إلى

تحقيق المطالب الاجتماعية دون الأخذ بالحريات، ولا تسمح بالتعددية الحزبية أو إقامة الجمعيات السياسية أو تسمح بحرية الصحافة والتعبير ... الخ .

وللإشارة نقول : لقد قدم العبارة التي قدمناه سابقا الباحثة الجزائري يحيى بوعزيز، كما قدمها الأستاذ رايح لونيسي ؛ أي بحرف "الواو" ولكنه بدّل كلمة "الدولة" بـ "الحكومة" . وذلك عندما ترجم البيان، وجاءت العبارة السابقة كما يلي (29) :

■ " إقامة حكومة جزائرية ذات سيادة ديمقراطية واجتماعية داخل إطار المبادئ الإسلامية " . وهذا ولقد قدمها لنا التاريخي، محمد بوضياف في سياق حديثه عن تحضيرات الفاتح من نوفمبر بحرف "الواو" كذلك، حيث أورد (30) :

"الهدف: الاستقلال الوطني،

■ " بإقامة الدولة الجزائرية السيدة الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية " . ولقد جاءت في ميثاق الصومام (31) وليس المحضر بحرف "الواو"، حيث يقول :

"الحاصل أن [الثورة الجزائرية] كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية .." (32).

ولقد وردت في القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني (33)، بحرف "الواو" سواء في النص الفرنسي (34) أو النص العربي (35)، والذي نعتقد أن هذا الأخير مترجم من طرف الجهات الرسمية كما ترجمت بيان أول نوفمبر 1954م، وميثاق الصومام 1956م، وغيرها من النصوص، للإشارة : إن معظم النصوص الأساسية للثورة التحريرية حُررت باللغة الفرنسية . وتقول القوانين الأساسية في المادة الأولى من الفصل الأول : "إن جبهة التحرير الوطني هي منظمة الشعب الجزائري المحارب الذي يكافح في سبيل تحرير الجزائر من النظام الاستعماري

وإقامة دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة⁽³⁶⁾، وتقول المادة الثانية من القانون: "إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية"⁽³⁷⁾.

ثالثا- الأسس والمبادئ "الدولية" التي ستقوم عليها الدولة الجزائرية المستقلة، والتي جاءت في بيان أول نوفمبر 1954م وأكدتها نصوص أخرى للثورة التحريرية الجزائرية:

لقد اعتمدنا على بلورة هذه المبادئ والأسس "الدولية" على دراسة الباحث الأكاديمي، رابح لونيبي، والتي أشرنا إليها سابقا، والتي كانت بعنوان: "بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون"، ولكننا أعدنا صياغة هذه الأسس بما يخدم موضوعنا فقط، وكنا قد عرفنا منه في نفس الدراسة أن البيان ينقسم إلى ثلاثة محاور، والمحور الثالث من البيان هو الذي يحمل هذه المبادئ والمبادئ "الدولية"، وجاءت بالصيغة التالية⁽³⁸⁾ في البيان⁽³⁹⁾:

"الهدف: الاستقلال الوطني بواسطة":

- "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية"،
- "احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني".

نعم هذا ما اعتبره الباحث رابح لونيبي يشمل أسس ومبادئ الدولة الوطنية، ولكن نعتقد أن هناك عبارة أخرى مهمة جدا جاءت ضمن الأهداف الخارجية بعد أن تحقق الثورة التحريرية إلى ما تصبو إليه؛ ألا وهو استرجاع الاستقلال، وكانت تلك العبارة من البيان كما يلي⁽⁴⁰⁾:

- "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي".

فالعبرة السابقة تضيف لنا أساس ومبدأ "دولتيا" آخر للدولة الجزائرية المستقلة، ألا وهو سعيها لتحقيق الاتحاد الشمال الإفريقي - دول المغرب العربي ؛ أو بمعنى آخر إقامة الدولة الجزائرية المتحدة كنفيدراليا مع بلدان المغرب العربي، ونضيف للمبدأ والأساس "الدولتي" السابق، المبادئ والأسس "الدولتية" التالية :

- إقامة الدولة الجزائرية الجمهورية .
 - إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة .
 - إقامة الدولة الجزائرية التي تحترم الحريات .
 - إقامة الدولة الجزائرية التي لا تميز بين أفرادها على أساس عرقي أو ديني .
 - إقامة الدولة الجزائرية التي تجعل من الإسلام ومبادئه إطاراً للممارسة السياسية أو غيرها .
- وسنعمل فيما يلي على تفصيل هذه المبادئ والأسس بشكل بسيط :

أ- إقامة الدولة الجزائرية، الجمهورية :

يمكننا أن نعد ما جاء في بداية بيان أول نوفمبر 1954م ونهايته دلالة على الجمهورية،

حيث يقول البيان في البداية (41) :

" أيها الشعب الجزائري "

" "

" أنتم الذين ستصدرون حكمكم بشأننا - نعني الشعب بصفة عامة، "

وفي نهايته يقول البيان (42) :

" أيها الجزائري إننا ندعوك لتبارك هذه الوثيقة ... "

فالشعب حينما يصدر الحكم ويكون له حق الاختيار أو الرفض في الانضمام إلى الجبهة فهو دلالة على الجمهورية، فكما نعلم جميعنا أن الجمهورية، حق الاختيار أو الرفض في تحديد من يحكم، من يسير، من يقود ... الخ .

عندما نقول : "الجزائر الجمهورية"، فنقصد بأن السلطة السياسية الجزائرية وعلى رأسها الحاكم الأول للدولة أو غيره، يُنتخب ويُختار من طرف الشعب، فالشعب هو المسؤول عن تعيين من يشاء على رأس حكم البلاد، أو القيادة أو التسيير ... الخ، على عكس الملكية، فالحاكم فيها يصل إلى سدة الحكم عن طريق الوراثة . والجمهورية؛ تعني نظام حكم الدولة عادة، ودائما ما ترتبط بالديمقراطية ...

يورد رابح لونيسي : أن مصطلح "الجمهورية" لم يرد في بيان أول نوفمبر 1954م، بشكل واضح وصريح، "ولكن هذا لا يعني أن أصحابه يؤمنون بنظام آخر للحكم غير النظام الجمهوري، ويعود عدم الإشارة إلى هذا المبدأ إلى سببين : أولهما أن النظام الجمهوري كان بديهيا لدى أغلب الجزائريين لعدم وجود أسرة مالكة قبل الدخول الاستعماري إلى الجزائر سنة 1830م، فلقد كان النظام من قبل هذا التاريخ "جمهوريةا أوليغارشيا"، "أما السبب الثاني، فهو خوف أصحابه من الوقوع في التباس لدى الرأي العام الجزائري والفرنسي على حد سواء ؛ لأن إيراد عبارة "جمهورية جزائرية" في البيان يمكن أن يُعطي انطباعا بأن المقصود بها، هي الجمهورية التي كان يدعو إليها الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" الذي تزعمه فرحات عباس⁽⁴³⁾، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية وأحداث 08 ماي 1945م، فهي جمهورية مرتبطة بفرنسا أو بمعنى آخر لقد طالب فرحات عباس بحكم فيدرالي للجزائر، وكذلك فعل الحزب الشيوعي الجزائري .

وإذا كانت لم ترد في بيان أول نوفمبر 1954م بشكل صريح وواضح، فإنها وردت في ميثاق الصومام 1956م بشكل صريح وواضح، حيث أكد على النظام الجمهوري للجزائر المستقلة، وهاهي العبارة من الميثاق، حيث تقول: "الحاصل أن [الثورة الجزائرية]، كفاح في سبيل نهضة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ..."⁽⁴⁴⁾، ووردت في القوانين الأساسية لجبهة التحرير، حيث قالت الوثيقة في المدخل: "إن جبهة التحرير الوطني هي المنظمة للشعب الجزائري في حرب الاستقلال"، ويقول في فقرة أخرى: "وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري فإن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة، وهدفها الرئيسي هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية"⁽⁴⁵⁾، وجاء في المادة الثانية -والتي تعرفنا عليها قبل قليل-: "إن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية"⁽⁴⁶⁾. هذا ولقد وردت في قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، حيث جاء في المادة الأولى من هذا القانون⁽⁴⁷⁾؛ -الذي يبين أبرز مؤسسات الثورة، والتي عدّها القانون، مؤسسات الدولة المؤقتة-، أن الجزائر ستكون دولة جمهورية⁽⁴⁸⁾، وقبل القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني وقبل القانون الذي يبين مؤسسات الدولة الجزائرية المؤقتة، جاء في المحضر لاجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد في القاهرة يوم 28 أوت 1957م⁽⁴⁹⁾، أن الهدف من الثورة الجزائرية هو إقامة مؤسسات الجمهورية الجزائرية⁽⁵⁰⁾. ووردت بشكل صريح وواضح كذلك في المذكرة التي قدمها الشاذلي المكي⁽⁵¹⁾ لمؤتمر الدول الافروآسيوية في مدينة "باندونغ" باندونيسيا، والمعروف بمؤتمر باندونغ باسم جبهة التحرير الوطني، ولقد عُقد ذلك المؤتمر ما بين 17 و 20 أبريل 1955م، ولقد جاء في المذكرة ما يلي

: " [فالشعب الجزائري] ... يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة، والصديقة وبأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية ... " (52)

ب- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة :

ولقد جاءت في البيان بصيغة وعبرة، "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية" (53)، ولقد جاء في ميثاق مؤتمر الصومام 1956م بنفس العبارة وان لم ترد فيها كلمة "ذات السيادة"، حيث يقول الميثاق "الحاصل أن [الثورة الجزائرية]، كفاح في سبيل هُضمة دولة جزائرية في شكل جمهورية ديمقراطية واجتماعية ... " (54) وكذلك جاءت في القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني بنفس عبارة البيان، وذلك في مدخله، والتي هي كالتالي: "وفي نفس الوقت الذي تقوم فيه بالكفاح التحريري فان جبهة التحرير تقود ثورة، وهدفها الرئيس هو محو النظام الاستعماري وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وبناء جمهورية ديمقراطية واجتماعية" (55) وجاءت في مادته الثانية وبنفس العبارة التي جاءت في البيان، وفي القوانين الأساسية : "أن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية" (56)، وجاءت في مذكرة الشاذلي المكّي إلى المؤتمرين باندونغ كما يلي : " [فالشعب الجزائري] ... يهيب بالشعوب والحكومات الشقيقة، والصديقة وبأحرار الدنيا جميعهم ليقفوا معه في كفاحه من أجل حريته، واستقلاله ومن أجل جمهورية جزائرية، ديمقراطية ... كاملة السيادة" (57) .

والدولة الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وحرية الصحافة والتعبير وتسمح بإقامة الجمعيات ذات الطابع السياسي فضلا عن غيرها

من الجمعيات، ذات الطابع الاجتماعي أو الثقافي، كما تسمح بالتداول على السلطة ... وتسعى في نفس الوقت لتحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين، لتصل إلى العدالة الاجتماعية، فهي دولة تعددية تسعى لتحقيق العدالة الاجتماعية والعيش الكريم للمواطن الجزائري . وهي عندما تتحرك لتحقيق هذين الغايتين، لا تتدخل فيها أي جهة من الداخل أو من الخارج، سواء أكانت دولا أو أرهاط الضغط من الخارج، أو أرهاط الضغط والجماعات المتمكنة من الداخل، فهذا معناه السيادة الوطنية ...

وكنا سابقا قد أشرنا إلى ما أشار إليه الباحث رابح لونيبي حول تنحية حرف "الواو" من العبارة السالفة التالية : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، لتصبح العبارة كما يلي: "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية - الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية"، فهذا في اعتقاد الباحث رابح لونيبي تحريف؛ لأن الدولة الديمقراطية الاجتماعية، هي دولة اشتراكية تعتمد الحزب الواحد، وتقيّد الحريات بشكل كبير، وتسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين، أما الدولة الديمقراطية والاجتماعية، فهي ليبرالية تعددية تسمح بالحريات المختلفة ... الخ .

بحسب فهمنا لم نجد كثير اختلاف عندما قلنا العبارتين السابقتين، سواء التي بحرف "الواو" أو من دونه، فالدولة الديمقراطية - الاجتماعية أو الدولة الديمقراطية والاجتماعية، هي تلك الدولة التي تسمح بالتعددية الحزبية وتسعى للأخذ بالحريات المختلفة في الجزائر وتحترمها وتسمح بالتداول على السلطة ... وهي في نفس الوقت تسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية، وهي بهذا والذي سبق ستقيم العدالة الاجتماعية، وذلك بغض النظر على ما يعنيه مصطلح "الدولة الديمقراطية - الاجتماعية" في خارج البلاد، فنعتقد أن الذين صاغوا البيان في تلك الفترة

لم يكونوا متأثرين لا بالغرب ولا بالشرق، نقصد الاتحاد السوفياتي أو الولايات المتحدة ... الخ.

وحول نظام التعددية الحزبية الواضح من عبارة "إقامة الدولة الديمقراطية"، فكما نعلم جميعنا أن التعددية الحزبية في بلد ما تعد من أبرز ملامح الديمقراطية في ذلك البلد، ولكن عندما نعود إلى الواقع الجزائري بعد الاستقلال أو حتى خلال الثورة التحريرية، فهل يرضى الشعب الجزائري بأحزاب أخرى محل جبهة التحرير الوطني أو مع جبهة التحرير الوطني، الإجابة ستكون ب "لا"، والدليل على ذلك أن الحزب الذي أسسه التاريخي محمد بوضياف بعد الاستقلال والذي عرف بحزب الثورة الاشتراكية "لم يحتضنه الشعب الجزائري، وحتى الحزب الذي أسسه التاريخي حسين آيت أحمد لم يحتضنه الكثير وإنما احتضنته جهة من جهات الوطن، وهي بلاد القبائل وليس كامل الشعب الجزائري، نعتقد أن الشعب الجزائر بعد الاستقلال لن يرضى إلا بجبهة التحرير الوطني؛ لأن هذا الأخير، قد تعلق به الشعب الجزائري كثيرا، حيث أصبحت [الجبهة] شيئا راسخاً في الضمير الجماعي ومن ثمة لم يكن التمرد على الجبهة سهلا وممكنًا"⁽⁵⁸⁾، فهذا الدليل الأول، أما الدليل الثاني، فهو من القوانين الأساسية لجبهة التحرير الوطني الذي نعتقد أنه فصل في هذه النقطة في المادة الرابعة منه، والتي تقول: "إن جبهة التحرير الوطني ستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديمقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية".

ج- إقامة الدولة الجزائرية التي تحترم الحريات :

ولقد وردت في بيان أول نوفمبر بصيغة وفي عبارة: "احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني"⁽⁵⁹⁾. لقد ناضل الشعب الجزائري طويلا من أجل حقوقه وحياته

المختلفة، لذلك فلا بد من أن لا يُجرّم من حقوقه وحرياته المختلفة من أي جهة سواء أكانت داخل الوطن أو من خارجها، وعندما نقول أن لا يجرّم من حرياته، فلا بد أن تكون ممارسة هذه الحريات بمسؤولية ولا تؤثر ممارستها على أمن واستقرار الوطن، ولا تمس الدين والعادات والتقاليد فهي حريات مقيدة نوعا ما. فالدولة الجزائرية مطالبة باحترام حريات الجزائريين المختلفة، ومن هذه الحريات والتي هي في نفس الوقت، حقوق، ما يلي : حرية التعبير والصحافة، إقامة الأحزاب، إقامة الجمعيات، حرية التفكير، حرية التدين ... ولكن لا بد أن لا يفهم هذا من طرف الشعب أن الدولة الجزائرية عندما تحترم جميع الحريات، معناه أنهم يمكنهم المبالغة وممارستها دون مسؤولية ؛ فهذا سيؤدي بالبلاد إلى فوضى وفتنة، بل المطلوب من الشعب الجزائري، ألا يبالغ في ممارسة حرياته، فتتحول إلى هذه الممارسة من بناء إلى ممارسة هدامة . فهذا أمر مهم جدا، لا بد أن يفهم جميع الأفراد ...

د- إقامة الدولة الجزائرية التي لا تميز بين أفرادها على أساس عرقي أو ديني.. :

ولقد وردت في بيان أول نوفمبر بصيغة وفي عبارة : "احترام الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني" ⁽⁶⁰⁾ . فبعد أن يحقق الجزائريون الاستقلال لبلادهم، على السلطة الحاكمة أن لا تفرق بين مواطنيها، على أساس عرقي أو ديني وغيرها من أساسات التفرقة ؛ في احترامهم، أو في التنمية، أو في الحقوق، أو في التوظيف، أو في المعاملة، أو في احترام حرياتهم، أو في تطبيق القانون ...

ويمكن أن نعد ما جاء في قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية هو تقريبا ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954م، فلقد جاء في هذا القانون المنظم في مادته الثالثة أن : "الجمهورية

الجزائرية تضمن لجميع المواطنين أن لا تفرق بينهم أمام القانون على اختلاف مذاهبهم أو أعراقهم" (61).

نعم على الدولة الجزائرية المستقلة أن لا تميز بين مواطنيها في الشرق أو في الغرب، أو في الوسط أو في أقصى الجنوب، بين ميزابي اباضي و ميزابي مالكي، بين ساكن الجبال والصحاري وبين ساكن المدينة، بين ساكن الريف وبين ساكن المدينة، بين اللاجئيين العائدين إلى ديار الوطن وبين الجزائريين الذين كابدوا الآلام داخل الوطن، وذلك أيام الاستعمار، بين مثقف باللغة العربية ومثقف باللغة الفرنسية، بين صوفي و سلفي، متدين و غير متدين، وحتى بين مسلم و مسيحي، أو حتى بين معمر أراد العيش في الجزائر وبين جزائري أصلي، بين ابن مجاهد و غير مجاهد بل وبين ابن مجاهد وابن حركي ... فجزائر الاستقلال تحتضن جميع الجزائريين أو من أراد أن يعيش فيها بانضباط وعدم خرق للقوانين أو تمرد عليها ...

ه- إقامة الدولة الجزائرية المتحدة "كنفيدراليا" مع دول الشمال الإفريقي :

ولقد جاءت في بيان أول نوفمبر بصيغة التالية : "تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي والإسلامي" (62).

نعم ستسعى الجزائر بعد الاستقلال لتحقيق الاتحاد بين دول شمال إفريقيا - بلدان المغرب العربي، وسيكون ذلك الاتحاد كنفيدراليا ؛ ويقصد بهذا الأخير اتحاد بلدن الشمال الإفريقي مع محافظة كل بلد على نظامه السياسي والقانوني والتسييري، إلا ما ستتفق عليها هذا الدول فيما بينها . ونقول هو اتحاد كنفيدرالي ولو لم يرد ذلك في البيان، لأن الأنظمة السياسية في البلدان الشمال الإفريقي مختلفة، فالجزائر ستكون جمهورية، وكذلك تونس، أما ليبيا والمغرب الأقصى فكلهما ملكيتان ... الخ .

والظاهر أن هذا الاتحاد في البداية سيكون اقتصاديا وسيتحول مع الوقت إلى قوة سياسية وعسكرية واقتصادية وثقافية، ضاربة في القارة الإفريقية والعالم العربي والإسلامي وحوض المتوسط وربما العالم مع تقدمه أكثر فأكثر ... الخ .

ولقد أكد ميثاق الصومام 1956م على تحقيق اتحاد بلدان المغرب-الشمال الإفريقي وبيّن مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق الاتحاد، فلقد جاء في الميثاق أن الجزائريين بعد أن يحققوا الوحدة فيما بينهم ويحصلوا الإخاء⁽⁶³⁾ فإنهم سيممون وجوههم نحو "تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث"، وقدم الإجراءات التالية لتحقيق ذلك قائلا : "وان من مصلحة الشعوب الشقيقة الثلاثة أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك واتجاه ونشاط دبلوماسي مشترك وحرية المبادلات وخطوة مشتركة ومفيدة في التجهيز والتصنيع وسياسة نقدية مشتركة والتعليم وتبادل الأركان الفنية والاختصاصية والمبادلات الثقافية واستثمار محبّات الأرض والنواحي الصحراوية التابعة لكل بلد"⁽⁶⁴⁾ .

هـ- إقامة الدولة الجزائرية التي تجعل من الإسلام ومبادئه ومقاصده إطارا للممارسة السياسية :

ولقد جاءت في البيان بصيغة وفي العبارة التالية : "إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السادة في إطار المبادئ الإسلامية"⁽⁶⁵⁾ . كما جاءت هذه العبارة في العديد من النصوص نذكرها كما جاءت فيما يلي :

■ لقد جاءت محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة في القاهرة بتاريخ 28 أوت 1957م "أن الهدف من الثورة هو إقامة مؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية التي لا تتناقض مع المبادئ الأساسية للإسلام"⁽⁶⁶⁾ .

■ لقد جاءت في القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني "أن هدف جبهة التحرير الوطني هو بناء جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية واجتماعية لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية" (67)

■ لقد جاء في القانون المنظم للمؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية أن الجمهورية الجزائرية المستقلة ستكون ديمقراطية واجتماعية . مؤسساتها لا تكون متناقضة مع المبادئ الإسلامية" (68) .

نعم ستكون الممارسة السياسية أو غيرها من الممارسات في الجزائر المستقلة مؤطرة بالإسلام ومبادئه ومقاصده، فأى مؤسسة سياسية أو فكرة سياسية أو مشروع سياسي لا بد أن يعرض على الإسلام ومبادئه ومقاصده لكي يعدل، ومن ثمة يمكن تطبيقه . والإسلام لا يمنع التعددية الحزبية ولا إقامة المؤسسات السياسية أو غيرها، كالمجلس الوطني التأسيسي الجزائري أو وضع دستور للجزائر أو إقامة أجهزة الأمن القومية أو إقامة مجالس النيابية المختلفة ... الخ، ولكن لا بد أن لا تتناقض الممارسة فيها مع المبادئ الإسلامية . هذا الشيء الواضح ولكن هناك من يعتقد غير ذلك على ما يذكر الدكتور رابح لونيبي، فلقد اعتقد البعض أن الهدف من هذه العبارة، يعني "في إطار المبادئ الإسلامية"، "هو أن يحظى الدين الإسلامي بالاحترام، لكن هذا الطرح غير منطقي ؛ لأنه من غير المعقول أن يطلب مسلم من آخر، احترام الدين الإسلامي ما دام الإسلام ذاته يفرض على المسلم احترام الأديان فما بالنا بالإسلام؟! " (69) .

ويقول الباحث رابح لونيبي -دائما- حول هذا العبارة-المبدأ ؛ يعني "في إطار المبادئ الإسلامية " أهما "فكرة عظيمة في عمقها " ؛ " لأنها حلت مشكلة لازال يعاني منها المسلم إلى حد اليوم، وهي مشكلة التوفيق بين ما تتطلبه الحياة المعاصرة وما تشترطه قيم الإسلام ومبادئه ... "، أو بتعبير آخر "مشكلة الأصالة والحداثة"، ومعنى هذه العبارة أنه يمكن

للمسلم "أنا يمارس حياته بكل حرية شريطة عدم مناقضة تلك المبادئ العامة للإسلام، كما انه بإمكانه الاستعانة بالمنظومات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أنتجها عقل الإنسان أينما وجد، ولكن شريطة أن تكون فعالة ولا تناقض المبادئ العامة للإسلام" (70) .
وياصل لكي يقول (71) : أن "هذا المبدأ الذي أتت به الثورة الجزائرية جديد، ولكن له جذور فكرية في تراثنا الفقهي الإسلامي المغربي ... فهذه الفكرة التي أوردتها بيان أول نوفمبر، هي نفسها فكرة الظاهرية التي طرحها ابن حزم الأندلسي في القرن 11م ... فنتطلق الظاهرية ... من فكرة مفادها أن الحلال والمباح هو الأصل في كل شيء، وما لم يكن نصر صريح بتحريم أمر ما فهو مباح وحلال للمسلم" (72) .

نعم بحسب بيان أول نوفمبر وعبارة "في إطار المبادئ الإسلامية"، أنه يمكن للجزائر أن تقيم دولة وتستورد ما وصل إليه العالم المعاصر من نظم، ولكن يكفي أن تكون هذه النظم فعّالة ولا تتناقض مع المبادئ العامة للإسلام، فهذا في "إطار المبادئ الإسلامية"، أما لو قيل "انطلاقا من المبادئ الإسلامية"، فهذا يعني البحث عن مختلف الحلول الدنيوية في الإسلام" (73) .

رابعا- استنتاجات : ومن أبرزها،

■ أولا وقبل كل شيء نطالب الجهات الرسمية بإعادة ترجمة البيان ترجمة صحيحة يجمع عليها الجزائريون اليوم، ولن يتأتى ذلك إلا بمهيئة علمية يجتمع فيها مؤرخون ومترجمون وباحثون سياسيون وحتى من المجاهدين وخاصة من التاريخيين الذين مازالوا أحياء (74) إلى اليوم للفصل في هذه القضية .

■ لا بد أن نعرف الجهة التي صاغت البيان لكي نضبط العديد من المسائل، ومن أبرزها طبيعة الدولة الجزائرية المستقلة .

■ إن وثيقة بيان أول نوفمبر 1954م، هي امتداد لوثائق التيار الاستقلالي، وخاصة وثيقة النضج السياسي لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وهو التقرير الموجه إلى المؤتمر الثاني لحركة الانتصار أيام 04 و 05 و 06 أبريل 1953م⁽⁷⁵⁾، والذي نص على جمهورية الدولة الجزائرية ونهجها للديمقراطية وسعيها لتحقيق العدالة الاجتماعية، وانتماء الجزائر للثقافة العربية الإسلامية وإتباعها كهوية لها⁽⁷⁶⁾، وهذا بالتحديد ما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954م.

■ لقد أكد العديد من الباحثين على أن بيان أول نوفمبر يحمل مشروع دولة، وذلك يتأكد من خلال ما أوردناه سابقا، أضف إلى ذلك أن وثائق الثورة التحريرية أكدت على ما تصوره بيان أول نوفمبر 1954م ...

■ إن بيان أول نوفمبر 1954م يحمل مشروع دولة، ولكنها جاءت فيه بشكل يحمل أومختصر، وتتطلب من الجزائريين إثراءها بعد تحقيق الاستقلال، وتحسينها على أرض الواقع، كما هو الحال بالنسبة للإعلان الاستقلال الأمريكي اليوم الذي تحول إلى دستور دولة بعد أن تحقق الاستقلال، ولقد اكتفى الأمريكيون في كل مرة بتعديله فقط ...

■ الدولة الجزائرية المستقلة بحسب بيان أول نوفمبر 1954م وما أكدته بعض نصوص الثورة الأخرى، ستكون جمهورية، ديمقراطية، تسعى لتحقيق المطالب الاجتماعية للمواطنين، وهي إن جسدت الديمقراطية على أرض الواقع وجعلتها ثقافة وحققوا المطالب الاجتماعية للمواطنين، فإنها ستحقق ما يُعرف بالعدالة الاجتماعية، ثم إن الجزائر لن تتوقف عند هذا وهي تحقق الأمور السابقة، فهي ستحترم حريات المواطنين، وتكون دولة سيادة، وتسعى لتحقيق الاتحاد المغاربي، وهي تسعى وتجسد وتحقق فان ممارستها لما سبق سيكون مؤطراً بالمبادئ الإسلامية، فأمر من الأمور السالفة فيه تناقض مع المبادئ الإسلامية أو يخالفها لا يُؤخذ به ...

الإحالات:

- (1) - بما أنه يوجد هناك أسس ومبادئ للفرد، للمجتمع، للقبيلة، وغيرها، فإنه توجد كذلك أسس ومبادئ للدولة، اصطلاحنا عليها ب "الأسس والمبادئ الدولية" ؛ يعني أسس ومبادئ الدولة، تميزها لها عن الأسس والمبادئ الدولية، ولكي تكون أكثر وضوح من دولية ؛ فقد يختلط الأمر على القارئ . ولقد ورد شرح مصطلح "الدولية" في إحدى قواميس المصطلحات، كالتالي : " الدولية : مفهوم الدولة لمفاهيم قبلية فوضوية ... ويعني وجود الدولة كتنظيم للمجتمع المعايير لتلك الأوضاع ...". . وورد في هذا القاموس الشارح للمصطلحات، كذلك، "الدولي" : في النسبة إلى الدولة ... تميزها لها عن دولي في النسبة إلى الدول...". . راجع، هادي العلوي : قاموس الدولة والاقتصاد، الطبعة/01، دار الكنوز الأدبية، بيروت، لبنان، 1997، ص 11 .
- (2) - محمد بوضياف: التحضير لأول نوفمبر 1954م، الطبعة/2، دار النعمان، الجزائر، 2011، ص 69 .
- (3) - الطاهر الزبيري : نصف قرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، الطبعة /1، الشروق للإعلام والنشر، الجزائر، 2011، ص 26 .
- (4) - محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء/3، وزارة الثقافة، الجزائر، 2007، ص 27 .
- (5) - راجع شهادة محمد مرزوقي في مؤلف محمد جغابة : بيان أول نوفمبر دعوة إلى الحرب، رسالة للسلام، قراءة في البيان، دار هومة، الجزائر، [1999]، ص 157-161 .
- (6) - محمد مرزوقي : الشهادة نفسها، ص 160.
- (7) - يحيى بوعزيز : ثورات الجزائر في القرن العشرين، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص 117 وما بعدها .
- (8) - رايح بيطاط : شهادة، حاوره فيها، محمد عباس، راجعها في مؤلف محمد عباس : ثوار ... عظماء، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 100 .
- (9) - محمد بوضياف : المصدر السابق، ص 63-65 .
- (10) - محمد العربي الزبيري : المصدر السابق، ص 24 .
- (11) - راجع النص باللغة الفرنسية، في المصدر نفسه، ص 246-249 .
- (12) - راجع ترجمة الدكتور محمد العربي الزبيري، في المصدر نفسه، ص 250-253 .
- (13) - المصدر نفسه، ص 51 .
- (14) - رايح لونييسي : دراسات حول تاريخ وأيديولوجية الثورة الجزائرية، الطبعة/ 2، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 80 .

- (15) - راجع، محمد العربي الزيري : المصدر السابق، ص 52 .
- (16) - راجع، ترجمة الدكتور محمد العربي الزيري للبيان، ص 251 .
- (17) - المصدر نفسه، نفس الصفحة .
- (18) - محمد العربي الزيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء 3، مصدر سابق، ص 52 .
- (19) - المصدر نفسه، نفس الصفحة .
- (20) - راجع ترجمة الدكتور محمد العربي الزيري للبيان، ص 251 .
- (21) - محمد العربي الزيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء 3، مصدر سابق، ص 53، بتصرف .
- (22) - المرجع نفسه، نفس الصفحة .
- (23) - المرجع نفسه، نفس الصفحة .
- (24) - وكانت تلك الدراسة للباحث رايح لونيسي بعنوان : بيان أول نوفمبر وأسس الدولة الوطنية، الجذور الفكرية والمضمون، راجعها في مجلة المصادر، العدد/07، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، الجزائر، نوفمبر 2002، ص 26 وما بعدها . كما يمكن مراجعتها في مؤلفاته التالية : دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية، الطبعة/2، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2012، ص 79-112، محطات وقضايا مفصلية في مسار الثورة الجزائرية ومستقبلها، دار المعرفة ن الجزائر، دون تاريخ، ص 38-55 . أما نحن فنسند على الدراسة المنشورة في مؤلف الأول، الموسوم بـ " دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية " .
- (25) - سنعتمد على البيان باللغة الفرنسية الذي نشره، الدكتور محمد العربي الزيري السابق، ص 246-249 .
- (26) - *proclamation de premier novembre 1954, p 24*
- (27) - سنعتمد على البيان المنشور، في الكتاب التالي : نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني (1954-1962م)، وزارة الثقافة والاعلام، الجزائر، 1976م، ص 8 وما بعدها .
- (28) - بيان أول نوفمبر 1954م، ص 08 .
- (29) - رايح لونيسي : رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ، تقييم أكاديمي لنصف قرن من مسيرة الجزائر المستقلة، دار المعرفة، الجزائر، [2011]، هامش ص 13 .
- (30) - راجع، يحيى بوعزيز : من وثائق جبهة التحرير الوطني، القسم/1، دار البصائر، 2009، ص 11 .
- (31) - محمد بوضيف : التحضير لأول نوفمبر 1954م، مصدر سابق، ص 66 وما بعدها .

- (32) - راجع، ميثاق الصومام 1956م، في كتاب نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني (1954-1962)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص 9-27 .
- (33) - ميثاق الصومام 1956م، ص 13 .
- (34) - لقد تمت المصادقة عليها في ديسمبر 1959م-جانفي 1960م في طرابلس من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية (برلمان الثورة)، راجع إبراهيم لونيسي : الصراع السياسي خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة، الجزائر، 2011، ص 25 . هذا ويقول محمد العربي الزيري القوانين الأساسية، وضعت مع وثيقة المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية، من طرف لجنة ترأسها السيد بن يوسف بن خدة وصادق عليها المجلس الوطني للثورة في دورته المنعقدة بطرابلس في الفترة ما بين (16/12/1959م و18/01/1960م)، راجع، محمد العربي الزيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء/02، (1954-1962م)، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص 330 .
- (35) - راجع النص الفرنسي للقوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني في مؤلف علي هارون : حيبة الانطلاق أو فتنة صانفة 1962م، ترجمة، الصادق عماري وآمال فلاح، مراجعة، مصطفى ماضي، دار القصة، الجزائر، 2003، ص 227-233 . وكذلك يمكن مراجعته في الكتاب باللغة الفرنسية .
- (36) - راجع النص العربي للقوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني في كتاب : نصوص أساسية لجهة التحرير الوطني ...، مصدر سابق، ص 53-58 . ونحن سنعتمد على هذا النص . هذا ويمكن مراجعته كذلك في مؤلف محمد العربي الزيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء/02، مرجع سابق، ص 334-340 .
- (37) - المادة 01 من القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، ص 56 .
- (38) - المادة 02 من القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، نفس الصفحة .
- (39) - راجع لونيسي : دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 88.
- (40) - راجع البيان باللغة العربية، ص 08، والبيان باللغة الفرنسية، ص 247 .
- (41) - راجع البيان باللغة العربية، ص 08، والبيان باللغة الفرنسية، ص 248 .
- (42) - راجع البيان باللغة العربية ص 08، والبيان باللغة الفرنسية، ص 246 .
- (43) - راجع البيان باللغة العربية ص 08، والبيان باللغة الفرنسية، ص 249 .
- (44) - راجع لونيسي : دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 88 .
- (45) - ميثاق الصومام 1956م، ص 13 .
- (46) - القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، ص 55 .

- (47) - المادة 02 القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، ص 56 .
- (48) - راجع القانون أو الوثيقة باللغة الفرنسية في المؤلفين التاليين : عبد الحميد زوزو : المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة، (مؤسسات وموثائق)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 445-452 . علي هارون : المصدر السابق، ص 233-236 . وراجع باللغة العربية في مؤلف محمد العربي الزبيري : تاريخ الجزائر المعاصر، الجزء /02، مرجع سابق، ص 330-334 . ونحن سنعتد على هذا الأخير .
- (49) - المادة 01 قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية 1959-1960م، ص 331 .
- (50) - راجع المحضر في مؤلف عبد الحميد زوزو، - وهو باللغة الفرنسية - : محطات من تاريخ الجزائر، دراسات في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، (على ضوء وثائق جديدة) ن دار هومة، الجزائر، 2011، ص 506-508 .
- (51) - *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508* -
- (52) - راجع مذكرة الشاذلي المكّي الى مؤتمر باندونغ في مؤلف محمد الأمين بلغيث : الجزائر في باندونغ، مذكرة الشاذلي المكّي الى المؤتمر، الطبعة /01، دار كتاب الغد، جيجل الجزائر، 2007، ص 29-76 .
- (53) - مذكرة الشاذلي المكّي الى مؤتمر باندونغ 1955م، ص 70 .
- (54) - راجع البيان باللغة العربية ص 08، والبيان باللغة الفرنسية، ص 247، وراجع كذلك ما نبه إليه رايح لونيسي : المرجع السابق، ص 90 .
- (55) - ميثاق الصومام 1956م، ص 13 .
- (56) - القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني، ص 55 .
- (57) - المصدر نفسه، ص 56 .
- (58) - مذكرة الشاذلي المكّي الى مؤتمر باندونغ 1955م، ص 70 .
- (59) - إبراهيم لونيسي : المرجع السابق، ص 87 .
- (60) - راجع البيان باللغة العربية، ص 08، وراجع البيان باللغة الفرنسية، ص 247 .
- (61) - راجع البيان في اللغة العربية، ص 08، وراجع باللغة الفرنسية، ص 248 .
- (62) - المادة 03 قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية 1959-1960م، ص 331 .
- (63) - راجع البيان باللغة العربية، ص 08، وراجع باللغة الفرنسية، ص 247 .
- (64) - ميثاق الصومام 1956م، ص 17 وما بعدها .
- (65) - المصدر نفسه، ص 18 .

- (66) - راجع البيان باللغة العربية، ص 08، وراجع باللغة الفرنسية، ص 247 .
- (67) - *procès-verbal de la réunion du CNRA , 28/08/1957, p 508*
- (68) - المادة 02 من القوانين الأساسية لجهة التحرير الوطني 1959-1960م، ص 56 .
- (69) - المادة 01 من قانون المؤسسات المؤقتة للدولة الجزائرية 1959-1960م، ص 331 .
- (70) - رايح لونيسي : دراسات حول أيديولوجية وتاريخ الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 110 .
- (71) - رايح لونيسي: ربيع جزائري في مواجهة دمار عربي، دراسة استشرافية، دار المعرفة، [2013]، ص 29.
- (72) - المرجع نفسه، نفس الصفحة .
- (73) - رايح لونيسي : دراسات حول تاريخ وإيديولوجية الثورة الجزائرية، مرجع سابق، ص 104 .
- (74) - نذكر من هؤلاء التاريخيين الذين مازالوا إحياء إلى اليوم، عمار بن عودة، والذي ما زال إلى اليوم يدلي برأيه وشهادته حول بعض قضايا الثورة الجزائرية
- (75) - راجع التقرير، في مؤلف عبد الحميد زوزو : المرجع السابق، ص 111- 224 . ولقد قال عبد الحميد زوزو في التقرير : " ولم نجد أثناء بحثنا عن مرجعيات الفكر السياسي للجزائر أو عن منابعه وأصوله وثيقة أحسن من التقرير المقدم للمؤتمر الثاني لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية، المنعقد بتاريخ الرابع والخامس والسادس من أبريل 1953م"، ويواصل في فقرة أخرى، حيث يقول : "فليس هناك في نظرنا وثيقة من قبل تضاهاها ولا حتى من بعد من حيث شمولية النظرة وعمق الفهم لواقع الجزائر ومستقبلها ووسع التصور للمحيطين الإقليمي والدولي لموازين القوى فيهما ن وحسن إدراكا العمل السياسي ومختلف أوجه النضال الحزبي لبلوغ الهدف المنشود"، ويقول في فقرة أخرى : "تم الوثيقة عما بلغته حركة الانتصار للحريات الديمقراطية من نصح سياسي". راجع، عبد الحميد زوزو : المرجع نفسه، ص 09 .
- عبد الحميد زوزو : المرجع نفسه، ص 9 .